الإختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني

مقدمة:

لتجاوز مشكل التباين الجهوي ، اتبعت الدولة المغربية سياسة إعداد التراب الوطني فما هو مفهوم هذه السياسة ؟ و ما هي أهدافها و اختياراتها و توجهاتها المجالية الكبرى ؟ و ما دور سياسة إعداد التراب الوطني في تنظيم المجال الجغرافي و تحقيق التنمية ؟

سياسة إعداد التراب الوطني : مفهومها ، اهدافها ، اختياراتها ، و توجهاتها المجالية:

تعريف سياسة إعداد التراب الوطني:

يقصد بسياسة إعداد التراب الوطني تدخل الدولة لتنظيم المجال الجغرافي من خلال الإعداد الفلاحي و تطوير الصناعة و التهيئة الحضرية في المدن.

أهداف سياسة إعداد التراب الوطني :

تستهدف سياسة إعداد التراب الوطني التحكم في توزيع السكان و الأنشطة الاقتصادية و تحقيق تنمية جهوية متوازنة اقتصاديا و بشريا و اجتماعيا ، و تفعيل أشكال التضامن بين المناطق.

الاختيارات الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني :

-الرفع من فعالية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين ظروف الاستثمار و البحث عن وسائل جديدة للتنمية الاقتصادية ، و الاهتمام بالعالم **القروي**.
-ربط السياسة الحضرية بالإطار الشمولي لإعداد التراب الوطني عن طريق دعم القطاع العصري، و إعادة هيكلة القطاع التقليدي ، و الاهتمام بالتنمية الاجتماعية ، و تفعيل قوانين العمران و التعمير.
-صيانة و تدبير الموارد الطبيعية و المحافظة على التراث الثقافي.
-تأهيل الموارد البشرية و ذلك بمحاربة الأمية، و إصلاح مناهج التعليم ،و تطوير البحث العلمي و التكنولوجي ، و تكوين الفلاحين و الحرفيين، و منع تشغيل الأطفال.

التوجهات المجالية الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني :

*يمكن تحديد رهانات التوجهات المجالية الكبرى لسياسة إعداد التراب الوطني على الشكل الآتي :
-المناطق الجبلية : **المحافظة على الموارد** الطبيعية ، و التضامن المجالي.
-المناطق المسقية : الأمن الغذائي ، و تحديات الانفتاح.
مناطق البور : النجاعة الاقتصادية ، و التوازنات المالية.
-المناطق الصحراوية و شبه الصحراوية : الاندماج الجهوي ، و تدبير المجالات الهشة.
-المناطق الساحلية الأطلنتية : الانفتاح و تدبير الموارد.
-الأقاليم الشمالية : تدعيم البعد الأورو متوسطي.
-الشبكة الحضرية : تحديث التدبير ، و تأهيل المجال و الاستثمار و الموارد والأقطاب الجهوية و المدن المتوسطة و الصغيرة.

دور سياسة إعداد التراب الوطني في تهيئة المجال الجغرافي و تحقيق التنمية و تجاوز التحديات:

تساهم سياسة إعداد التراب الوطني في تهيئة المجال الجغرافي :

*قانون التعمير أو مدونة التعمير هو مجموعة من النصوص التشريعية التي تنظم البناء و التوسع العمراني.
*يشمل قانون التعمير الوثائق الآتية:
-التصميم المديري للتهيئة و التمدين : وثيقة تحدد التوجهات العامة للتوسع العمراني على المدى البعيد(**أكثر من** 25**سنة**.)
-تصميم التنطيق : وثيقة تبرز تخصصات المناطق و الأحياء داخل المدينة (سكنية ، صناعية ، تجارية ، إدارية إلخ.)..
-مخطط التهيئة : وثيقة توضح بدقة استعمالات الأراضي في المدينة و المراكز القروية المجاورة (الشوارع ، الأزقة،الساحات، عدد طوابق البنايات) .
-تصميم التنظيم الوظيفي و الإعداد : وثيقة تبرز الوظائف الأساسية للمدن الكبرى(إدارية ، سياحية ، صناعية ، تجارية إلخ. (..

تساعد سياسة إعداد التراب الوطني على تحقيق التنمية من خلال المبادئ التالية:

-التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة من خلال إعطاء الأولية للمناطق الأقل تطورا و للطبقة الفقيرة.
-تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق تحقيق التضامن بين المناطق و تعزيز التكافل الاجتماعي.
-نهج سياسة اللامركزية و ذلك بإشراك المنتخبين في تحديد و إنجاز المشاريع.
-المحافظة على البيئة و ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة.

تواجه سياسة إعداد التراب الوطني عدة تحديات من أبرزها:

-تحديات ديمغرافية و اجتماعية : التطور السكاني ، ارتفاع نسبة الساكنة النشيطة و البطالة و الفقر.
-تحديات اقتصادية : ضعف وتيرة النمو الاقتصادي و الإنتاجية ، المنافسة الأجنبية في إطار العولمة.
-تحديات بيئية : التقلبات المناخية ، التلوث ، تزايد الضغط على الموارد الطبيعية.

خاتمة:

إذا كانت سياسة إعداد التراب الوطني لم تحقق كل أهدافها، فإنها تظل ركيزة أساسية بالنسبة للتهيئة الحضرية و الريفية بالمغرب.